



## إسرائيل / غزة

عملية "الرصاص المصبوب": ضبط الإعلام هدف عسكري

الصحافيون الفلسطينيون بين النيران الإسرائيلية وتهديدات حماس

شباط/فبراير 2009  
North Africa and Middle East Desk  
Reporters Without Borders  
47, rue Vivienne - 75002 Paris  
Tel : (33) 1 44 83 84 78 - Fax : (33) 1 45 23 11 51  
E-mail : middle-east@rsf.org  
Web : www.rsf.org

## السياق

بعد مرور ستة أشهر على استتباب الهدوء النسبي في غزة، انتهت الهدنة التي عقدت في التاسع عشر من حزيران/يونيو 2008 بين دولة إسرائيل وحركة حماس في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر. فإذا بكتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، تعلن عدم تجديد الهدنة محملةً مسؤولية هذا الانقطاع "للعدو الصهيوني" الذي "لم يحترم شروط" وقف إطلاق النار بفرضه الحصار على قطاع غزة. وعاودت الحركة السياسية - العسكرية التي تسيطر على قطاع غزة إطلاق الصواريخ على الأهداف الإسرائيلية المجاورة. وبتدبير تأري، عمد الطيران الحربي إلى ضرب غزة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2008 مطلقاً ثلاثة صواريخ بالقرب من مخيم جباليا. ومن ثم، تكثفت عملية إطلاق الصواريخ حتى بلغت حوالى 200 بين 19 و 27 كانون الأول/ديسمبر وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

إثر مقتل مدني إسرائيلي بصاروخ في نيتيفوت، شنت إسرائيل عدواناً جويماً حمل اسم "الرصاصة المصوب" في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 قبل المباشرة بهجوم بري بدءاً من الثالث من كانون الثاني/يناير 2009. وفي 17 كانون الثاني/يناير، وبعد مرور 22 يوماً على النزاع، تبنت الوزارة الأمنية الإسرائيلية قراراً يقضي بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في غزة. فانسحب آخر جنود إسرائيليين من القطاع في 21 كانون الثاني/يناير 2009 غداة تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما.

أفادت الأمم المتحدة بأن العدوان الإسرائيلي أسفر عن 1330 قتيلاً (من بينهم 431 طفلاً و 112 امرأة) و 5380 جريحاً من الجانب الفلسطيني، مقابل 14 قتيلاً (10 جنود، سقط أربعة منهم "بنيران صديقة"، وأربعة مدنيين) و 183 جريحاً من الجانب الإسرائيلي. وتعرض أكثر من 4000 منزل للتدمير الكلي في الاعتداءات الإسرائيلية فيما ألحقت الأضرار بأكثر من 17000 أخرى استناداً إلى تقديرات المكتب المركزي للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية الذي قيم الخسائر بما لا يقل عن ملياري دولار.

كان الإعلام ضحية أخرى لهذا النزاع. فقد لاقى ستة صحفيين مصرعهم بين 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 17 كانون الثاني/يناير 2009 علماً بأن اثنين منهم توفيا في أثناء أداء واجبهما المهني، كما ألحقت الأضرار بثلاثة مبانٍ على الأقل تضم مؤسسات إعلامية. وفي خلال النزاع، كان دخول قطاع غزة ممنوعاً على الصحفيين الأجانب المجبرين على "تغطية" الحرب من بعيد، هذه الحرب التي كانت أعين العالم أجمعين موجهة إليها. ولا يخفى أن هذا الحصار قد أثار احتجاج واستنكار مجمل الجسم الصحفي.

الواقع أن الصحفيين الإسرائيليين ممنوعون منذ أكثر من عامين عن دخول القطاع بسبب جنسيتهم في حين أن السلطات الإسرائيلية أغلقت قطاع غزة على الصحفيين الأجانب. ولكن هذا الإقفال قد أدى بدءاً من 27 كانون الأول/ديسمبر مع اندلاع العدوان العسكري إلى عواقب وخيمة ألقت بظلالها على عمل الصحفيين الفلسطينيين الذين اضطروا لتغطية النزاع وحدهم. وأخبر شهدي الكاشف، مدير وكالة الأنباء المرئية والمسموعة رامتان في غزة، مراسلون بلا حدود بما يلي: " لا أتمنى لأي كان أن يعيش ما عايشناه. كل مساء، كنت أتساءل كيف لي أن أبقى على قيد الحياة".

توجهت مراسلون بلا حدود إلى إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية في أواخر كانون الثاني/يناير لتعدّ حصيلة الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الصحافة في خلال النزاع.

## الصحافيون الأجانب ممنوعون عن دخول قطاع غزة

أقدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية على منع الصحفيين الأجانب عن دخول قطاع غزة فيما كان طيرانها الحربي يشن عدوانه في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008.

في الحرب الثانية على لبنان في تموز/ يوليو - آب/أغسطس 2006 ، تمكّن الصحفيون من الانضمام كمرافقين للجنود الإسرائيليين لمتابعة العمليات العسكرية كما أشار نعوم بارنيا من صحيفة يديعوت أحرونوت. وكان الجنود يصفون الحرب مباشرة عبر الهواتف الجوّالة لأسرهم كما الصحفيين مزوّدين إياهم بالصور.

أما في غزة، في كانون الأول/ديسمبر 2008 ، فقد تبنيّ رئيس الأركان الإسرائيلي موقفاً مغايراً تماماً مستفيداً من دروس التغطية الإعلامية الحرة التي فضحت انتهاكاته تحت أنظار العالم أجمعين. وبات وجود أي صحافي أجنبي على ساحة المعركة مستحيلاً بإقفال قطاع غزة فيما لم يكن يحق للجنود الإسرائيليين بحمل هواتفهم الجوّالة بمجرد دخولهم القطاع.

لم يكتفِ الجيش باعتبار غزة "منطقة عسكرية مغلقة" ، وإنما شمل قراره قطاعاً يبلغ عرضه كيلومترين يزنر هذه الأراضي التي لم يكن يستطيع أي كان دخولها باستثناء المرخص لهم. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2009 ، تعرّض مصور من وكالة رويترز للتوقيف "لالتقاطه الصور داخل القطاع المغلق" نقلاً عن متحدّث باسم الجيش. وتم تعليق اعتماده لمدة أسبوعين فيما تمت مصادرة آلات تصويره.

أفادت الأرقام الصادرة عن مكتب الصحافة الحكومي بأن عدد الصحفيين الأجانب المعتمدين بشكل دائم في إسرائيل يتراوح بين 800 و 1000. وقد أشار مدير هذا المكتب، دانيال سيمان، لمراسلون بلا حدود إلى أن 500 صحافي إضافي حصلوا على اعتماد بصفة "زوّار" لتغطية النزاع.

من اتخذ قرار منع الصحفيين الأجانب عن دخول قطاع غزة ؟

إن السلطات الإسرائيلية تتقاذف مسؤولية هذا القرار. فقد شرح بيغال بالمور، المتحدث باسم وزارة الخارجية، لمراسلون بلا حدود بأنه لا علاقة لإدارته بهذا القرار. ولكنه ما لبث أن شدد على أن القيود المفروضة على الصحفيين الراغبين في التوجه إلى قطاع غزة سابقة للنزاع.

صحيح أن " مديرية الإعلام الوطني " التي أنشئت في العام 2008 لتتولى الاهتمام بمجمل

الاتصالات الحكومية قد استشيرت، ولكن القرار اتخذ وفقاً لليغال بالمرور على مستوى أعلى بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك. واعتبر كاتب الافتتاحيات في يديعوت أحرونوت نعوم بارنيا أن الرجلين لم يكونا متفقين: " إذا كان باراك يميل إلى السماح بدخول الصحفيين الأجانب، فإن أولمرت كان يعارض هذا الإجراء بشدة".

## كيف كانت ردة فعل الصحافة؟

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 ، وبمبادرة باشرت بها جمعية الصحافة الأجنبية التي تضم مجمل الصحفيين الأجانب العاملين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، أمرت المحكمة العليا الحكومة الإسرائيلية بالسماح لمجموعات من 12 صحافياً كحد أقصى بدخول قطاع غزة وذلك قبل الأول من كانون الثاني/يناير 2009 في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وفي هذا السياق، أشار محامي جمعية الصحافة الأجنبية في بيان صحافي إلى ما يلي: " مع أننا لا نؤيد مبدأ "المجموعات"، إلا أن المحكمة لم تترك لنا الخيار معتبراً أنه إما "المجموعات" وإما لا شيء". ولكن وزارة الدفاع قلّصت عدد الصحفيين إلى ثمانية فإرضة اختيار الجيش لاثنين منهم.

بيد أن قرار المحكمة بقي حبراً على ورق. وقد برر الجيش الإبقاء على إقفال غزة "لأسباب أمنية" ترتبط بالاعتداءات الجوية. وبعد انطلاق العدوان البري، في الثالث من كانون الثاني/يناير، برر الجيش قراره بإمكانية أن يعيق وجود الصحفيين سير العمليات العسكرية. فيمكن للصحافيين الأجانب أن يفضحوا المواقع الاستراتيجية كما يمكن للعمليات البرية أن تعرّض سلامة المراسلين الميدانيين للخطر.

منذ بدء "الهدنات الإنسانية" القصيرة بضمانة إسرائيل، في السابع من كانون الثاني/يناير، طلب الصحافيون الأجانب السماح لهم بدخول المنطقة لدى فتح المعابر للناشطين الإنسانيين على مدى ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً، علماً بأن منسّق النشاطات الحكومية في الأراضي الفلسطينية (كوغات) ، الهيئة التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية والمكّلفة بتنسيق المسائل المرتبطة بالمدينة، يتولى إدارة المعابر ولا سيما معبر إيريتز. وأفاد بيغال بالمرور مراسلون بلا حدود بأنه قبل بداية العمليات العسكرية في غزة، كانت ساعات فتح هذه المعابر قد قلّصت لضمان سلامة الموظفين العاملين فيها. وبالتالي، واجه منسّق النشاطات الحكومية في الأراضي الفلسطينية طلبات الصحافة الأجنبية بالسلب متذرعاً بالقيود المرتبطة بأمن الموظفين العاملين عند المعابر ورافضاً مرور الصحفيين في الساعات المحددة للمنظمات الإنسانية.

وفي التاسع من كانون الثاني/يناير، وبينما كانت كل الدروب منقطعة، أطلقت مراسلون بلا حدود نداءً إلى السلطات الإسرائيلية تناشدها فيه بالسماح للمراسلين الأجانب بدخول قطاع غزة معتبرة

أنه لا يمكن القبول بهذا الإجراء الخطير. وقد وقَّعت 160 مؤسسة إعلامية دولية من بينها سي إن إن، ونيويورك تايمز، وسكاي نيوز، هذا النداء الذي سلّمه أمين عام مراسلون بلا حدود جان - فرانسوا جوليوار إلى السفير الإسرائيلي في فرنسا، دانيال شاك، في 22 كانون الثاني/يناير.

وبالرغم من كل المحاولات، اضطر المراسلون الأجانب والإسرائيليون للانتظار في الخارج، ما حمل صحفي من بي بي سي على التعليق: " طُلبَ من الصحفيين مراقبة الحرب من بعيد عبر واجهة زجاجية ضخمة. نتكهن بالدمار الناجم ولكننا نهمل ما يخفيه من قصص إنسانية". وبهذا، تحوّلت مدينة سديروت الواقعة في شمال غزة إلى "مدينة صحافية شاسعة" لاستعادة العبارة التي استخدمها مراسل موند بنيامين بارت. وقد أقام الجيش مكاتب لاستضافة الصحفيين الأجانب بحيث أنه يمكن للعسكريين استقبال ممثلي الصحافة باللغات كافة تقريباً وفقاً للمتحدث باسم الجيش الرائد أفيتال لبيوفيتش: " يكفي أن نطلع على الجدول التنظيمي". وفي غضون ذلك، كان الجيش يشغل الصحفيين بـ "جولة على حدود غزة" اقتادتهم إلى "متحف القسام" بشكل خاص.

وفي رحلتين منفصلتين، أبحرت سفينتان استأجرتهما المنظمة غير الحكومية "فري غزة" ("الحرية لغزة") (سفينة الكرامة في 29 كانون الأول/ديسمبر 2008 وسفينة روح الإنسانية في 15 كانون الثاني/يناير) من قبرص باتجاه غزة على أمل كسر الحصار فيما كانتا تحملان على متنهما أطباء وصحافيين. ولكن البحرية الإسرائيلية منعتهما بالقوة من الاقتراب من الشاطئ، ملحقَةً أضراراً مادية بها.

بدءاً من السابع من كانون الثاني/يناير، تمكّنت حفنة من الصحفيين الإسرائيليين والأجانب من مرافقة الجنود الإسرائيليين في مسرح العمليات علماً بأن جمعية الصحافة الأجنبية كانت مكفّفة بإعداد لائحة هؤلاء الصحفيين. وفي المجموع، استطاع 16 صحافياً أجنبياً من دخول قطاع غزة وفقاً لأفيتال لبيوفيتش. وقد سُمح لمراسل وكالة الصحافة الفرنسية في القدس وغزة، مهدي لبواشرة، باجتياز معبر إيريتز في 13 كانون الثاني/يناير برفقة عدد من زملائه. فأخبر مراسلون بلا حدود بأن الصحفيين كانوا محرومين من حرية التحرك. صحيح أنهم كانوا يجولون في غزة، ولكنه لم يسمح لهم بالقيام بأي عمل باستثناء مرافقة الجيش في عملياته وإجراء مقابلات مع مندوب صحفي إسرائيلي.

واعتباراً من 15 كانون الثاني/يناير 2009، دخل عدة صحفيين جنوب قطاع غزة عبر معبر رفح الذي تسيطر السلطات المصرية عليه.

شهادة لورنزو كريموينزي، الوفد الخاص للجريدة اليومية الإيطالية كوريري ديلا سيرا

"في 16 كانون الثاني/يناير الماضي، كنت متواجداً في خان يونس في قطاع غزة الذي تمكّنت من دخوله قبل خمسة أيام. وفي ذلك الوقت، كانت العمليات العسكرية الإسرائيلية تتركز في مدينة غزة. فقررت التوجه إلى هذه المدينة برفقة مترجم وسائق شاب.

اتصلت بالمكتب الصحفي في القدس الذي نصحني بالتحدث إلى الناطقين باسم الجيش الإسرائيلي. فأبلغني هؤلاء بأنهم لا يستطيعون ضمان سلامتي لأن المنطقة التي أنوي اجتيازها هي منطقة حرب، ولكنهم سيُعلمون وحدات الجيش القائمة في المنطقة بمروري. فطلبوا مني أن أحدد لهم ساعة الانطلاق ونوع السيارة التي سأستقلها وعدد الأشخاص المتواجدين فيها، مضيفين أنه لا ضرورة لوضع علامة "الصحافة" على السيارة.

وفي تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر السادس عشر من كانون الثاني/يناير، انطلقنا من خان يونس وأخذنا نجتاز طريقة خالية تماماً. وفي الساعة الثالثة والرابع، وصلنا إلى تقاطع نتزاريم حيث تفاجأنا بانقطاع الطريق بحاجز من الحجارة والتراب. فترجلت من السيارة لأبلغ وحدة من العسكريين الإسرائيليين تقع على بعد 70 متراً تقريباً من الحاجز على الجهة اليمنى، بوجودنا. وملوْحاً بذراعي، صرخت بالعبرية والإنكليزية أنني صحفي إيطالي. فما كان من العسكريين إلا أن أخذوا يطلقون النيران. وإذا بطلقات الأم 16 والرشاشات الثقيلة تدوم 15 دقيقة متسببة بإصابة السيارة غير مرة برصاصات اخترقتها. فتكسرت النوافذ كما الواجهة الخلفية وخردقت الرصاصات المقاعد. أما نحن، فانبطحنا أرضاً مختبئين وراء كتبة من الرمال. ورحنا نصرخ. ولكن طلقات الرشاشات استمرت على مدى أربعين دقيقة تقريباً تمكنت في خلالها من الاتصال عبر هاتف الجوّال بالمتحدث العسكري لإطلاعه على الوضع. وعند الساعة الرابعة، أعلمني هذا المتحدث بأن الوحدة العسكرية تبُلّغت بهويتنا وأنه يمكننا الرحيل. وما إن بلغنا السيارة حتى عاود الجنود إطلاق النيران مستهدفين المركبة. فسارعنا إلى التمدد أرضاً وبقينا مختبئين وراء تلة الرمال. واستمرت الطلقات ولكن على نحو متقطع.

وعند الساعة الخامسة من بعد الظهر، اتصل المتحدث العسكري بي وطمأنني بأنه بات يمكننا الفرار. لم يصب أي منا بأي أذى خلافاً للسيارة التي ألحقت بها أضرار بالغة. صحيح أنني أتعرّض في معظم الأحيان لنيران العسكريين، إلا أنها المرة الأولى التي أواجه فيها جيشاً تسمح له قواعده بإطلاق النيران بشكل متواصل على المدنيين.

في 22 كانون الثاني/يناير، أعلن الجيش الإسرائيلي قرار السماح للصحافيين الأجانب بدخول غزة عبر معبر إيريتز اعتباراً من اليوم التالي. إلا أن الصحافيين المعتمدين لدى مكتب الصحافة الحكومي وحدهم كانوا معنيين بالموضوع.

إثر رفع جمعية الصحافة الأجنبية شكوى ثانية، طلبت المحكمة العليا الإسرائيلية من الحكومة الإسرائيلية في 25 كانون الثاني/يناير بأن تسمح بدخول المراسلين الأجانب قطاع غزة مشيرةً إلى أنه لا يمكن التدرّع بالإقفال إلا في حال "ظروف الخطر الملموس". فرحبت جمعية الصحافة

الأجنبية بهذا القرار الذي " يعزز حماية حرية الصحافة وحرية الحركة كحقين أساسيين لا يمكن تقييدهما إلا في حالة الظروف القصوى" وفقاً لمحامي المنظمة جلعاد شير.

### ما هي أسباب منع الصحافة عن دخول قطاع غزة؟

إن الأسباب التي تذرعت السلطات الإسرائيلية بما لم يمنع الصحافيين الأجانب عن دخول قطاع غزة متعددة وقد تطورت مع الوقت: سلامة الموظفين العاملين عند المعبر، وأمن الصحافيين الشخصيين، ومخاطر عرقلة العمليات التشغيلية على ساحة المعركة، وغيرها. ولكن رأي مديبر مكتب الصحافة الحكومي دانيال سيمان حازم فسي تحمّل مسؤوليته ضبط الإعلام: "منعنا الصحافيين عن الدخول تفاديًا للتعسّب بأيّ مآزق كما حصل في قانا 11. وقد نجح الأمر. فلم يتمكّن الرأي العام من التأثير فسي خيارات الجيش التكتيكية". واعتبر أيضاً أنه "يفترض بالديمقراطية أن تعرف اتخذ الإجراءات أحياناً" مؤكداً أن الاعتبارات العسكرية وحدها قد حتمت اتخاذ هذا القرار.

وشدد مدير مكتب الصحافة الحكومي على أن حكومات أخرى منعت في الماضي وجود الصحافيين في مناطق النزاع وأن إسرائيل ليست أول دولة تعتمد تدابير حظر مماثلة، ذاكراً حرب المالوين وحرب الخليج الأولى اللتين فرض البريطانيون والأمريكيون على التوالي في خلالهما سيطرة فعلية على الإعلام: " لقد حدث ذلك وسيحدث مرات أخرى لا سيما حينما نعرف مدى إمكانية المؤسسات الإعلامية أن تشكل أسلحة حرب".

لكن كثيرين يظنون أن الجيش الإسرائيلي كان يأمل أيضاً فرض سيطرته على صور هذه الحرب، وهي سيطرة لم يمارسها في خلال الحرب الثانية في لبنان وكانت قد كلفته حينذاك هزيمة إعلامية. وفي هذا السياق، أبلغ المسؤول عن الفرع الغزوي من نقابة الصحافيين الفلسطينيين صخر أبو العون مراسلون بلا حدود بأنه " لم يسمح بدخول المؤسسات الإعلامية العالمية كي لا يطلع الرأي العام الدولي على المجازر التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي".

### وأين مصر من كل هذه التدابير؟

منذ فرض حماس سيطرتها على غزة في حزيران/يونيو 2007 ، قررت السلطات المصرية إقفال معبر رفح الذي يفصل بين القطاعين، وهو قرار أثار اعتراض المواطنين الغزويين. ففي الخامس من كانون الثاني/يناير 2009 ، شدد الرئيس المصري حسني مبارك في حديث مع الوفد الأوروبي الذي كان يقوم بزيارة رسمية إلى القاهرة على أنه " من الأفضل ألا تنتصر حركة حماس في هذه الحرب. ينبغي أن تخسر حركة حماس" متهماً هذه الحركة بالتسبب بالحرب بقطعها الهدنة. الواقع أن سيطرة حركة إسلامية على غزة يقلق النظام المصري الذي يشهد مواجهات مع حركة الأخوة المسلمين.

1 غارة إسرائيلية أسفرت عن 40 قتيلاً (من بينهم 21 طفلاً) في تموز/يوليو 2006 في جنوب لبنان.

وفي لقاء مع مراسلون بلا حدود، رفض وكيل وزارة الإعلام في حكومة حماس الدكتور أبو حشيش إبداء رأيه بموقف مصر حيال إقفال معبر رفح.

إلا أنه اعتباراً من 15 كانون الثاني/يناير، تمكن عدة صحافيين أجانب من دخول غزة من مصر. ولكن هذا الوضع لم يدم سوى بضعة أيام. وفي 19 كانون الثاني/يناير، قررت السلطات المصرية تكريس معبر رفح للمساعدات الإنسانية (سيارات الإسعاف، الأطباء، الممرضات، المسعفين) كما شرح دبلوماسي أجنبي يعمل في القاهرة لمراسلون بلا حدود. وبات يفترض بالصحافيين أن يتوجهوا جنوباً إلى كرم شالوم الخاضع لسيطرة المصريين والإسرائيليين في آن معاً سعياً إلى دخول غزة.

## الصحافيون الفلسطينيون الشهود الوحيدون على أحداث غزة

إلى حين دخول الصحافيين الأجانب قطاع غزة عبر معبر رفح في 15 كانون الثاني/يناير 2009، كانت الصور الوحيدة التي تبثها وسائل الإعلام في أرجاء العالم كافة ثمرة عمل الصحافيين والمحترفين الإعلاميين الفلسطينيين المقيمين في هذا القطاع المعرض لأهوال الحرب. وبالرغم من الغارات الجوية والاعتداءات البرية كما الصعوبات التقنية واللوجستية والخوف الدائم على سلامة أسرهم، لم يتوان هؤلاء الصحافيين عن أداء واجبهم المهني.

يتراوح عدد الصحافيين القتلى والجرحى حسب المصادر. وبعد إجراء تحقيقات ميدانية، تبين لمراسلون بلا حدود سقوط ستة صحافيين كان اثنان منهم يمارسان واجبهما المهني. وفي لقاء مع المنظمة، أفاد وكيل وزارة الإعلام في حكومة حماس بوجود خمسة قتلى من الصحافيين. أما عدد المصابين، فيرتفع وفقاً لمراسلون بلا حدود إلى 15 صحافياً.

### مقتل صحافيين في المواجهات وتضرر عدة منشآت إعلامية بالقصف الإسرائيلي

منيت المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بخسائر فادحة منذ اليوم الأول للعدوان مع أن السلطات الإسرائيلية تدرك الموقع الجغرافي الدقيق لمجمل وكالات الأنباء التي يقع مقرها في غزة، مع الإشارة إلى أن هذه الوكالات على اتصال دائم بالقسم العربي من الجيش الإسرائيلي ولا سيما المتحدث باسمه أفيخاي أدرعي.

في 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 ، أصيب المصور باسل فرج البالغ 22 سنة من العمر بينما كان يغطي بداية العدوان الإسرائيلي مع فريق عمل فلسطين للإنتاج الإعلامي. وقد شرح عبد الغاني جابر، مدير عام شركة الإنتاج هذه التي تزود قناة التلفزة الألمانية زي دي أفوقنوات تلفزة جزائرية ومغربية بالصور أن فريق عمل الشركة كان يجول في سيارة ترد عليها إشارة التلفزيون (TV) باللون الأحمر بالقرب من جمعية مساعدة الصحافيين المحررين عندما أقدم الطيران الحربي الإسرائيلي على قصف المبنى. وأصيبت السيارة بشظايا وتضررت من جراء أنقاض المبنى كما أصيب الركاب الأربعة: المنتج محمد ماضي، ومحمد التتاني، وخالد أبو شمالة، وباسل فرج. وعلى إثر هذا الاعتداء، نقلوا جميعهم إلى مستشفى الشفاء (مدينة غزة). ولكن باسل فرج توفي متأثراً بجروحه في السادس من كانون الثاني/يناير 2009 بعد نقله إلى أحد مستشفيات القاهرة.

في 28 كانون الأول/ديسمبر 2008 ، قصف مقر قناة تلفزيون الأقصى التي أطلقتها حركة حماس في العام 2005 بعيد بدء الغارات الإسرائيلية ببضع ساعات، ما أدى إلى سقوط ثلاث من

الطبقات الخمس التي يتألف منها المبنى الواقع في حي النصر في مدينة غزة. وشرح مدير عام البرامج سمير أبو محسن لمراسلون بلا حدود أن قادة القناة كانوا يتوقعون اعتداءً مماثلاً فأعدوا خطة للإجلاء الطارئ. ومنذ بداية العدوان الجوي، كانت القناة قد بدأت بالبث من مكتب "احتياطي". فكان المقر الرسمي لقناة الأقصى فارغاً لحظة الاعتداء.

أبلغت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أفيتال لييوفيتش المنظمة بأن السلطات الإسرائيلية تعتبر هذه المؤسسة الإعلامية أداة دعائية في خدمة حركة حماس، ما يحتمّ تدميرها تماماً كما أي هدف عسكري آخر. وكانت قناة المنار التابعة لحزب الله الشيعي اللبناني قد تعرّضت لاعتداءات عسكرية مماثلة في العام 2006 في خلال الحرب في لبنان. ووافقها مدير مكتب الصحافة الحكومي دانيال سيمان الرأي.

يعتبر بيغال بالمور أنه يصعب التمييز بين مؤسسة إعلامية تستخدم لدعم جهود الحرب وأداة ترويجية. ولكن العضو في مجلس جمعية الصحافة الأجنبية والمراسل الدائم لقناة فرانس 2 شارل أندرلين يرى أنه " ما من سبب يبرر قصف الأقصى حتى لو كانت قناة تلفزة نضالية ومنتزعة ومعادية لليهود".

استناداً إلى القانون الدولي الإنساني، لا يمكن لأي مؤسسة إعلامية أن تشكل هدفاً عسكرياً مشروعاً حتى لو كانت أداة ترويجية. فهي محمية كما أي مبنى مدني. وتشير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه لا يمكن اعتبار أي مؤسسة إعلامية على أنها هدف مشروع لأنها تساهم في بذل جهد دعائي ودعم القوات. ولكن هذه المحكمة تنص أيضاً على أنه يمكن لأي مؤسسة إعلامية تعرّض على ارتكاب الجرائم وتدعو إلى الحقد، أن تتحول إلى هدف مشروع.

الواقع أن الاعتداءات المتممّة ضد المنشآت الإعلامية تشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني، ذلك أنه يحق للصحافيين ممارسة واجبهم المهني في الأراضي التي تخوض حرباً. وما من حجة قد تبرر الاستهداف العمد لمبنى يضم مؤسسة إعلامية.

أما في ما يتعلق بقناة الأقصى التابعة لحماس، فالوضع أكثر تعقيداً لا سيما أن عدداً كبيراً من برامجها يعلن صراحة عدائته للسامية ويدعو إلى الجهاد. وتتولى بعض البرامج المخصصة للأطفال تمجيد الشهداء وتكريس المقاومة بالنضال المسلح والعنف ضد "العدو الصهيوني".

إلا أن القانون الدولي الإنساني يوضّح أنه ينبغي تطبيق موجب التحذير واحترام مبدأ النسبية في هذه الحالة. وقد أشار البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف إلى أنه ينبغي الامتناع "عن

اتخاذ قرار بشن أي هجوم يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية". ويضيف النص نفسه أنه ينبغي توجيه "إنذار مسبق بوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك".

### استهداف المؤسسات الإعلامية في الحرب: ازدياد الحالات منذ حرب كوسوفو

في الماضي، تعرّضت مؤسسات إعلامية أخرى اتهمت بأنها "مؤسسات دعائية" للاستهداف مشكلةً سابقةً خطيرة في القطاع الصحفي. ففي يوغوسلافيا، عمد حلف شمال الأطلسي إلى قصف مقر آر تي أس في بلغراد في نيسان/أبريل 1999 متسبباً بمقتل 16 موظفاً من القناة. وفي كانون الثاني/يناير 2001 ، فجرّ الجيش الإسرائيلي مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية صوت فلسطين في الأراضي المحتلة، في رام الله. وفي خلال الحملة الأمريكية في أفغانستان، وبالتحديد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، أقدم الجيش على قصف مكاتب قناة الجزيرة العربية في كابول.

أقدمت قوات التحالف الإنكليزي - الأمريكي على قصف التلفزيون العراقي في مساء 25 آذار/مارس 2003. وبعد بضعة أيام، ألحق صاروخ أضراراً فادحة بوزارة الإعلام.

في تموز/يوليو 2006 ، أصيب ثلاثة صحفيين من قناة التلفزة اللبنانية تلفزيون الجديد في غارة جوية شنها الجيش الإسرائيلي. وفي اليوم التالي، أصيب ثلاثة موظفين من قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني في اعتداء إسرائيلي ضد مكاتب المؤسسة الإعلامية الواقعة في الضاحية الجنوبية الشيعية من بيروت. وقد أفاد البيان الصادر عن القناة بأن الهوائيات البديلة لم تدمر بفعل الصاروخ وأن البث لم يتوقف.

في الثالث من كانون الثاني/يناير 2009 ، عمدت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى قصف مكاتب أسبوعية الرسالة الممولة من حماس. وقد وقع الاعتداء ليلاً من دون أن يسفر عن أي ضحية في صفوف الموظفين وفقاً لرئيس تحريرها وسام عفيفة. وفي الاعتداء نفسه، تسبب الجيش بتدمير مقر مطبعة الرنتيسي التابعة لصحيفة الرسالة.

في التاسع من كانون الثاني/يناير، لاقى الصحفي ومراسل إذاعة البراق علاء مرتجى مصرعه لدى قصف منزله الواقع في حي الزيتون جنوب مدينة غزة فيما كان يجري مداخلة منه على الهواء. وكان الصحفي قد اتخذ قرار العمل من منزله لأسباب أمنية.

وفي اليوم نفسه، أصابت هجمات الطيران الحربي برج الجوهرة ( الواقع عند منعطف شارع الوحدة وشارع الجلاء) وفقاً لعاطف أبو رامي، المسؤول عن شركة فلسطين للإعلام والاتصالات الواقعة في هذا المبنى وتزوّد 25 قناة تلفزيونية ووكالة أنباء أجنبية بالصور. وقد أخبر مراسلون بلا حدود بأنه كان قبل النزاع ويعدّه على اتصال دائم مع القوات الإسرائيلية التي استمرت في طمأنته إلى عدم استهداف مكاتبه مشددة على إبقاء المقر مضاءً. وفي التاسع من كانون الثاني/ يناير، كانت المكاتب مضاءة وملصقات حمراء ترد عليها إشارة التلفزيون (TV) موضوعة على النوافذ كما كانت إشارات الصحافة والتلفزيون مدهونة باللون الأحمر على سطح هذا المبنى الجديد المؤلف من ثماني طبقات عندما أصيب البرج حوالي الساعة السادسة مساءً فيما كان صحافيون على السطح يقومون بالبث المباشر. وحده المنتج في قناة التلفزة السعودية الإخبارية منار شليل شلولة البالغ 25 سنة من العمر قد أصيب بشظية برأسه. وشدد عاطف أبو رامي على أن الصحافيين نجوا بأعجوبة من الموت.

بعد طلب التفسيرات، أجاب الجيش الإسرائيلي بأن مجاهدين من حماس كانوا يشغلون مكتباً في البرج في حين أن عاطف أبو رامي تقدم بشرح آخر اعتبر فيه أن الإسرائيليين استهدفوا عمداً تجهيزات قناة التلفزة الإيرانية الناطقة باللغة العربية العالم التي أرادت منذ ثلاثة أعوام إقامة مكاتبها في البرج. وبما أن معظم المعدات قد احتجز في أسدود (مرفأً إسرائيلي شمال إيريتر)، لم تستطع القناة البث من غزة. وبالتالي، كانت الهوائية المثبتة على سطح المبنى والتي استهدفها الاعتداء غير شغالة.

إلا أن السلطات العسكرية الإسرائيلية أفادت مراسلون بلا حدود بأنها لم تعلم بشن أي اعتداء على هذا المبنى بالرغم من إجرائها التحقيقات.

في منتصف نهار 15 كانون الثاني/يناير، أصيب الجزء الجنوبي من برج الشروق الذي يضم عدة وكالات أنباء بقذائف مدفعية في حين أن الجيش الإسرائيلي كان متورطاً في معارك في حي تل الهوا الواقع في جنوب مدينة غزة.

تعرّضت استوديوهات وكالة مركز غزة للإعلام التي تبيع صورها لتلفزيون أبو ظبي، وفوكس نيوز، وسكاي نيوز، وسي إن إن، وفرانس 2 لإصابة مباشرة، جرح على إثرها محترفان إعلاميان. فقد أصيب أيمن يوسف الروزي بشظايا برأسه في حين أن محمد السوسي أصيب بجروح في ذراعه. وأكد محمد السوسي أنه لولا ارتدائه سترة واقية من الرصاص على نحو استثنائي حينها، لما كان على قيد الحياة اليوم.

تساءل الصحافيون الفلسطينيون حول أسباب هذه الضربات. وأعلن محمد السوسي أن القناة وضعت كاميرات على السطح منذ الثامنة صباحاً في ذلك اليوم لتصوير المواجهات القائمة في الحي. ووضّح آخرون أن المبنى كان يضم في الطبقة الخامسة عشرة منه راديو الأقصى التابع لحركة حماس، ما يدفع وكيل وزارة الإعلام في حكومة حماس الدكتور أبو حشيش إلى التأكيد على أن الاعتداءات كانت "متعمدة" وتهدف إلى "منع المؤسسات الإعلامية عن تغطية المجازر التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في صفوف المدنيين الفلسطينيين". ويوافقه معظم الصحافيون الفلسطينيون الذين التقّتهم مراسلون بلا حدود في غزة هذا الرأي.

لمَ استهدف الجيش الإسرائيلي مباني تضم مؤسسات إعلامية؟

رداً على أسئلة المنظمة حول الاعتداء الذي استهدف مبنى الشروق، لاحظت الرائد أفيثال لييوفيتش أن الجيش الإسرائيلي يجري تحقيقاً حول ظروف هذه الضربة. وتميل النتائج الأولى إلى فرضية الخطأ. ففي ذلك اليوم، أطلق الجيش عدة "قنابل من الدخان" لتسهيل العملية العسكرية التي كانت تهدف إلى قتل محمود الزهار، أحد أبرز قادة حماس في غزة المتواجد في الحي. وبهذا، يعتبر الجيش الإسرائيلي أنه "حادث مؤسف وقع خطأ" وليس عملاً يستهدف وكالات أنباء بشكل متعمد. وقد اتصلت الضابطة بالقناة الأمريكية فوكس التي تشتري الصور من مركز غزة للإعلام لإبلاغها بنتائج التحقيق الأولى.

لم تتوقف إسرائيل عن تبرير اعتداءاتها العسكرية طيلة أيام النزاع متهمة حركة حماس بالاعتماد على قواعد المدنية لإطلاق صواريخها، ولا سيما المباني التي تضم مؤسسات إعلامية. ومنذ 20 كانون الثاني/يناير، أخذت السلطات الإسرائيلية تبت بشكل متواصل تسجيلاً يظهر صحافية العربية حنان المصري صوراً في 15 كانون الثاني/يناير قبيل نقلها المباشر. وفي هذا التسجيل، نراها ونسمعها تقول عبر الهاتف أن صواريخ أطلقت من الطبقات السفلى من مبنى الشروق الذي يضم قناتها. ورداً على أسئلة مراسلون بلا حدود في غزة، أفادت الصحافية بأن هذا المشهد قد سجل قبل بثها المباشر ببضع ثوان مضيئة أن غياب شعار العربية على الشريط يعني أن الأجهزة الإسرائيلية عمدت إلى قرصنته بين المحطة في غزة واستديوهات القناة في الإمارات العربية المتحدة. وذكرت بأن هذا العمل "يشكل انتهاكاً للقوانين الدولية" وأعلنت أن القناة التي تعمل فيها تعتزم التقدم بشكوى ضد الدولة العبرية وأضافت أنها كانت تطرح السؤال دونما أن تشير إلى إطلاق صواريخ غراد من مبنى الشروق.

(تسجيلي) لـ ال عربية: <http://www.youtube.com/watch?v=195u-HgC47c>

<http://www.youtube.com/watch?v=195u-HgC47c>  
<<http://maillist.tehila.gov.il/t/1161/4501/554/0>>

<http://maillist.tehila.gov.il/t/1161/4501/554/0/http://www.youtube.com/watch?v=195u-HgC47c>

(> <http://www.youtube.com/watch?v=195u-HgC47c>)

أشار عدة صحافيين إلى إقدام الجيش الإسرائيلي على قرصنة موجات إذاعة صوت الشعب وتلفزيون الأقصى عشوائياً. فمئات أجهزة الاتصال التي تباع للجيوش الإسرائيلية تثبت رغم أن أسرار التحريك الممنوعة رسائل دعائية تدعو الفلسطينيين إلى عدم دعم حماس علماً بأن السلطات العسكرية الإسرائيلية تنفي هذه التهم المنسوبة إليها.

إلا أن المسؤولين الإسرائيليين يعتبرون أن الصحافيين الفلسطينيين، أكانوا جرحى أم قتلى، لم يستهدفوا بحد ذاتهم وإنما يمثلون، وفقاً للناطق باسم وزارة الخارجية ييغال بالمور، "أضراراً ملحقة".

### ظروف عمل مضمّنية

إن عدد المحترفين الإعلاميين العاملين في القطاع الذي استأثرت حركة حماس به في حزيران/يونيو 2007 يبلغ 700.

في خلال هذا النزاع، عمل الصحافيون الفلسطينيون في ظروف مضمّنية: بين التنقلات الخطرة، والمعدات المدمرة، ومركبات الصحافة المتضررة، وفرق العمل المقلّصة بسبب إصابة الصحافيين أو مقتلهم، وانقطاع التيار الكهربائي والشبكات الهاتفية.

في غياب الكهرباء، كان الصحافيون يعتمدون على مولّدات لم تكن طاقتها كافية دائماً مع الإشارة إلى أن كلاً من وكالة رامتان وقناة الأقصى تملكان استديوهات نقّالة للبيث. أما فلسطين للإنتاج الإعلامي، فكانت ترسل صورها عبر الألياف البصرية إلى القدس أو الضفة الغربية حيث تنقل عبر الأقمار الصناعية. وفي لقاء منح إلى مراسلون بلا حدود، أقرّ مديرها العام بأنه لم يتمكن من تلبية الطلبات كافة.

كانت تحركات الصحافيين محدودة في أثناء اليوم بسبب الخطر المحدق بحياتهم. وقد زاد الافتقار إلى الستر الواقية من الرصاص الطين بلة تماماً كما تضرّر عدة مركبات صحافية في خلال العدوان. وبعد الساعة الخامسة مساءً، كان التنقل خطيراً على أي مواطن في غزة، ما اضطر معظم الصحافيين لاتخاذ قرار عدم العودة إلى ديارهم وقضاء الليل في مقر أسرة التحرير. وقد أفاد عماد الفرنجي العامل في تلفزيون القدس مراسلون بلا حدود بأنه لم يعد إلى منزله على مدى خمسة أيام متتالية. وتدبر المسؤول عن شركة فلسطين للإعلام والاتصالات عاطف أبو رامي شقة في برج الجوهرة حيث تمكن الصحافيون العاملون إلى جانبه من العيش طيلة أيام النزاع.

ولا شك في أن ابتعادهم عن أسرهم شكل ضغطاً إضافياً يمارس عليهم. إلا أنهم واصلوا العمل من دون انقطاع، تقريباً، كما أدلى به المسؤول عن وكالة رامتان شهدي الكاشف. ونشأ تضامن قوي بين مختلف الوكالات لتجاوز الصعوبات التقنية والمادية والإنسانية.

وقد أشار جميعهم إلى أنهم لم يكونوا سيفيدون من التأمين في فترة الحرب خلافاً لمعظم الصحافيين الأجانب.

### كيف الحصول على المعلومات والتحقق منها في سياق مماثل؟

بما أن تحركات الصحافيين الميدانية كانت محدودة، فإن الحصول على المعلومات والتحقق منها كانا يتسمان بصعوبة خاصة. لذا، كان العمل يتم عبر الهاتف فيما تتراوح مصادر المعلومات بين الشهود المباشرين والطاقم الطبي علماً بأن معظم الصحافيين مشتركون بالأخبار عبر الرسائل النصية القصيرة. وقد سمحت إذاعات التردد العالي (VHF) بإرسال المعلومات وتلقيها ولا سيما لدى انقطاع التيار الكهربائي كما أشار مدير إذاعة صوت القدس صالح المصري.

أبلغ بعض الصحافيين مراسلون بلا حدود بأن حركة حماس كانت توجه الرسائل إلى المؤسسات الإعلامية عبر التسجيلات الفيديوية والرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني. ولكن سمير أبو محسن من تلفزيون الأقصى وضّح أن بعضاً من هذه التسجيلات لم تكن ترسل إلا إلى قنواته فيما كانت توزع التسجيلات الأخرى على وكالات الأنباء.

### ما هو موقف حماس من الصحافيين؟

شدد صحافي فلسطيني على أن أيّاً من الجيش الإسرائيلي وحركة حماس لم يسمح للصحافيين الفلسطينيين بتغطية النزاع كما ينبغي.

وقد أشار عدة صحافيين غزاويين سراً إلى أن حماس "استخدمت" المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في هذا النزاع. ولكن أيّاً منهم لا يستطيع الإدلاء بهذا التصريح أمام الكاميرا خوفاً من تعرّضه لعمل انتقامي. وأفاد أحدهم فضل إبقاء اسمه طي الكتمان: "كانت حركة حماس تضبط الإعلام في الحرب. كانت بي بي سي وأسوشييتد برس ووكالة الصحافة الفرنسية تحت سيطرتها. ولا يمكن توجيه أي انتقاد صريح ضد حماس. لا يتمتع الصحافيون في غزة بحرية تامة". وقد ذكر مثل صحافي فلسطيني يعمل في القناة العاشرة الإسرائيلية أجرى تقريراً حول اتجار حماس بالأسلحة عبر الأنفاق التي تربط قطاع غزة بمصر قبل بدء النزاع بيومين. فتعرّض لتهديد حماس.

روى صحافي فلسطيني آخر أنه كتب مقالة قبل اندلاع النزاع بثلاثة أيام ذكر فيه أن إسرائيل ستقصف أنفاق حماس في حال شنّها أي اعتداء. وبعد صدور مقالته، قام مسؤولون من حماس بتهديد مديره. لذا، يخشى الصحافيون أن يقدم الأكثر تطرفاً في حركة حماس على الاعتداء عليهم.

يشدد أحد المسؤولين في إذاعة فلسطينية على الضغوط الممارسة عليه لا سيما بعد أن أجرى فريق عمله مقابلات مع أشخاص يعيشون في الضفة الغربية. وذكر أنه تلقى تهديدات هاتفية من أعضاء في حركة حماس نصحوه فيها بعدم بث هذا النوع من البرامج مضيئاً أن إذاعته تستفيد من حماية الجهاد الإسلامي العامل إلى جانب حماس ولكنه اعترف بأنه يخشى تعرّضه لمصير صحافي فتح نفسه. فقد تم توقيف عدد كبير منهم أو حكم عليهم باللجوء إلى الضفة الغربية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007.

أقدم مناصرون لحركة حماس على الاعتداء بعنف على مراسل وكالة أنباء رامتان لذكره حادثاً "لم يكن يجدر به تغطيته" كما رفض مجاهدون من حماس دخول الصحفيين حي الزيتون الواقع في جنوب مدينة غزة. وقد أشار البعض إلى أن حماس استغلّت استحالة الصحفيين الأجانب دخول قطاع غزة لارتكاب انتهاكات لن تفضح أبداً في الإعلام لشدة ما يخشى المراسلون الفلسطينيون على حياتهم وحياة أقربائهم.

الواقع أن الصحفيين الفلسطينيين لم يصوّروا في أي لحظة من اللحظات مجاهدي حماس وهم يطلقون الصواريخ. ولدى سؤالهم عن هذا الموضوع، أجابوا جميعهم بأنهم لم يروا أيّاً منهم في الشوارع.

أما وكيل وزارة الإعلام في حكومة حماس الدكتور أبو حشيش فاعتبر أن حركة حماس لم تعمد يوماً إلى عرقلة عمل الصحفيين موضحاً أنه "يحق للجميع بانتقاد حماس صراحة من دون أن يتعرّضوا لأي مشاكل". ولكن لا أحد يقوم بذلك...

## أي تغطية إعلامية لهذه الحرب؟

مع أن الصحافيين الأجانب قد أُجبروا على كبح جماحهم عند أبواب غزة، إلا أنه لم يفرض أي "تعتيم" إعلامي فعلي في خلال هذه الحرب. فاستمر الصحافيون الفلسطينيون في العمل وإعداد التحقيقات وتزويد المؤسسات الإعلامية الأجنبية بالصور في أثناء النزاع.

وقد أشار صحافي فلسطيني إلى أنه كان بإمكان الإسرائيليين منع أي صورة من الخروج من غزة بقطع كوابل الألياف البصرية التي تربط عدداً من المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بالأقمار الصناعية أو بقصف محطات البث المتحركة.

### تغطية وطنية في الصحافة الإسرائيلية ومتأثرة بالشهادة في المؤسسات الإعلامية العربية

عبّرت المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية، باستثناء حالات نادرة، عن دعمها الصريح للعدوان العسكري كما أظهره إحصاء المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية كيشيف المتخصصة في رصد القطاع الإعلامي. وشرح مديرها يزهار بيير لمراسلون بلا حدود عن مدى بطولة ونضال المؤسسات الإعلامية ولا سيما صحيفة يديعوت أحرونوت في المعارك: "إن المصطلحات التي استخدمت لتغطية النزاع كانت تدرج في سجل المنافسة والحماسة وحتى الغبطة". ومع أن بعض الأصوات قد عارضت هذا القول، شأن جدعون ليفي وأميرة هاس العاملين في صحيفة هآرتز، إلا أن نعوم بارنيا من يديعوت أحرونوت اعتبر أن الجمهور الإسرائيلي كان يريد "حرباً جيدة" متحدثاً عن بعض "الديكتاتوريات في الرأي" بالطريقة التي عمدت فيها وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تغطية الأحداث. وقد أشار يزهار بيير إلى أن الصحف الإسرائيلية قلّما تطرقت إلى منع الصحافيين الأجانب عن دخول قطاع غزة. فلم يساند الصحافيون الإسرائيليون زملاءهم الأجانب في الإجراءات التي التزموا بها لدى المحكمة العليا.

كانت قنوات التلفزة الإسرائيلية تنقل في ساعات الذروة صور الدمار الذي خلّفته صواريخ حماس في المدن الإسرائيلية، وعواقب عمليات تجنيد جنود الاحتياط الجديدة على المجتمع، والصعوبات التي يواجهها سكان الجنوب إثر إجلائهم لأسباب أمنية. أما ضحايا غزة فغالباً ما كانت تغفلهم. وإذا بالرأي العام الإسرائيلي ينتقد بشدة الأصوات النادرة التي كانت تعارض العدوان أو تتحفّظ عليه. وعلّق نعوم بارنيا على الموضوع قائلاً: "لم يكن الناس يريدون أن يسمعوها به"، ما حمل المراسل الدائم لقناة فرانس 2 شارل أندرلين العضو في مجلس جمعية الصحافة الأجنبية على الملاحظة أن المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية "أرتهم ما كانوا يريدون رؤيته". وكانت ساريت ميكاييلي من منظمة بتسيليم غير الحكومية جازمة: "لا تكمن المشكلة في النقص في التقارير في

وسائل الإعلام الإسرائيلية وإنما في التقارير نفسها".

شدد يزهار بنير على أن مصادر المعلومات الوحيدة التي كانت وسائل الإعلام المحلية تلجأ إليها عسكرية من دون أن تشكك فيها. والواقع أن هذه السياسة تتعارض مع تلك المتبعة في الحرب الثانية على لبنان التي قام عدة صحافيين إسرائيليين في خلالها بتقارير ميدانية. وفسرت ساريت ميكائيلي السبب الذي دفع عدة منظمات غير حكومية إسرائيلية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان إلى التنديد في الثامن من كانون الثاني/يناير بموقف وسائل الإعلام الإسرائيلية متهمَةً إياها بكمّ كل الانتقادات المطلقة ضد العدوان على قطاع غزة. فما كان من هذه المنظمات إلا أن قررت إنشاء مصدر معلومات بديل على شكل مدونة (www.gazaeng.blogspot.com).

إن احتكار الجيش الإسرائيلي للمعلومات المرسلّة إلى المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية أدى بجمعية الصحافة الأجنبية إلى الدعوة في 15 كانون الثاني/يناير إلى مقاطعة الصور والأفلام الصادرة عنه.

ومن جهتها، أخذت قنوات التلفزة العربية تبث صور أشلاء الجثث والنساء المنتحبات على أطفالهن الشهداء والمنازل المدمرة.

وفي خلال النزاع، شنت إسرائيل وحماس حرباً دعائية إعلامية فعلية ولا سيما عبر الإنترنت. فلجأ الجيش الإسرائيلي إلى موقع تبادل الوسائط الإعلامية يوتيوب لإبراز "مكافحته لإرهابي حماس الذين يستخدمون المدنيين كدروع بشرية". أما حماس فرست على هذا الهجوم عبر اليوتيوب المخصص لتبادل الصور بعرضه "مجازر" الدولة العبرية في غزة منوّهةً بالجناح المسلّح للحركة والشهداء.

### من فاز بالحرب الإعلامية؟

على هذا السؤال، ترد السلطات الإسرائيلية بسؤال آخر: كيف لإسرائيل أن تستفيد من هذا الإقفال في حين أن الصور الوحيدة التي تخرج من غزة هي صور الصحافيين الفلسطينيين؟

إلا أن التدقيق في الموضوع يفرض نفسه. فإن صدور الصور الوحيدة حول النزاع في غزة عن المراسلين الفلسطينيين قد دفع وسائل الإعلام الدولية إلى استخدامها بحذر. وفي الأيام الأولى من الحرب، كانت الصحافة العالمية تحذر الجمهور من أن أي مراسل أجنبي لم يتمكن من التأكد من الصور التي التقطها الصحافيون الفلسطينيون. ولكن هذه التحذيرات تلاشت مع الأيام.

يشتكي الصحافيون الفلسطينيون من عدم اعتبارهم "صحافيين فعليين". وقد أفاد مسؤول في

وكالة رامتان التي تزود بي بي سي وسي إن إن والقناة الرابعة وفرنس 24 وغيرها بالصور مراسلون بلا حدود بغضب ومرارة: "لا يصدقوننا لأننا فلسطينيون. يعتبر أي كان أفضل منا حتى لو كنا نعمل منذ سنوات في هذه المهنة. إننا نحتاج اليوم إلى أن نشعر بأننا لسنا أقل من الآخرين وأننا نقوم بعمل عالي الجودة".

شدد المتحدث في غزة باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي أنشئت في العام 1952 عدنان أبو حسنة على أن "الفلسطينيين خسروا الحرب الإعلامية" بسعيهم إلى التركيز على الناحية العاطفية وبث صور النساء المنتحبات على أطفالهن الشهداء وأشلاء الأطفال في القصف على نحو متواصل أدى إلى ابتذال الموت في حين أن الإسرائيليين برأيه عرفوا كيف يبرزون شهداءهم من جنود ومدنيين بتحويلهم إلى أبطال". وختم قائلاً: "إرسال الصور الوحشية إلى المؤسسات الإعلامية الأجنبية مجردة من التحليل والتعليق، لم تعرف المؤسسات الإعلامية الفلسطينية كيف تخبر قصة هؤلاء الناس وتظهر معاناتهم".

وفي السياق نفسه، أفاد المسؤول عن مكتب وكالة معاً في غزة عماد عيد بأن الصحفيين حاولوا منذ بداية النزاع منح هؤلاء القتلى وجوهاً: "لكل مصاب قصة يفترض بنا إخبارها. إننا نقوم اليوم بالعمل الذي لم نتمكن من إنجازه البارحة".

وقد اعترفت ساريت ميكاييلي المسؤولة عن الاتصالات في بتسليم بجودة عمل الصحفيين الفلسطينيين في خلال النزاع. ولكنها أضافت أنه كان يجدر بالمؤسسات الإعلامية الأجنبية نقل وجهة نظر أخرى بعرض صور مجاهدي حماس والتحقيق في المزاعم التي كان هؤلاء المجاهدون يستندون إليها لإطلاق صواريخهم من أحياء مدنية.

## التوصيات

إن مراسلون بلا حدود تدين بشدة كل الاعتداءات الإسرائيلية المرتكبة ضد مبانٍ تضم مؤسسات إعلامية فلسطينية وأجنبية. وتطالب القوات والحكومة الإسرائيلية بالإدلاء سريعاً بمعلومات مفصلة حول الضربات التي استهدفت هذه المباني.

يقع على الأمم المتحدة واجب المشاركة في هذه التحقيقات كما في صياغة نتائجها. وينبغي أن تنضم منظمات غير حكومية إليها. وتعلن مراسلون بلا حدود منذ الآن أملها المساهمة في هذه التحقيقات باستقلالية تامة.

إن التحقيقات التي أجراها الجيش الإسرائيلي في الماضي حول مقتل صحفيين أو قصف مؤسسات إعلامية قد أدت إلى نتائج قابلة للانتقاد ذلك أنها تعفي الجنود من كل مسؤولياتهم كما من أي عقوبات قد تفرض عليهم. وفي عملية "الرصاص المصبوب"، لا بدّ من الاطلاع على حقيقة الوقائع ودوافع إطلاق النيران على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

أما في ما يتعلق بإقفال قطاع غزة على الصحافة، فلا تزال مراسلون بلا حدود تعتبر أن هذا القرار قد شكّل انتهاكاً خطيراً وغير مقبول لحرية الصحافة، لا سيما أن الأسباب التي تذرّعت السلطات الإسرائيلية بها غير مقنعة ولا تبرر انتهاكاً مماثلاً لحرية الإعلام. لذا، تحضّ المنظمة الأمم المتحدة على تبني قرار يطالب إسرائيل بعدم اللجوء في المستقبل إلى أساليب قسرية مماثلة لضبط الإعلام. فإن لجوء الجيش الإسرائيلي إلى إجراءات مماثلة في فترة العمليات العدائية لعمل مروّع يجدر بالمجتمع الدولي بأسره إدانته.

واليوم، باتت المعدات المهنية مفقودة في قطاع غزة من آلات تصوير فوتوغرافية وفيديوية، وسيارات، ومناضد للمونتاج، ومولّدات كهربائية، ألحقت أضراراً بالغة بها أو دمّرت. وبعيداً عما يدخل القطاع سراً عبر أنفاق التهريب، تسيطر إسرائيل على مجمل السلع التي تدخل القطاع رافضةً على سبيل المثال السماح بمرور الستر الواقية من الرصاص الضرورية للصحفيين في فترة الحرب بحجة أنه يمكن للمجاهدين استخدامها. وتدعو مراسلون بلا حدود دولة إسرائيل إلى الإثبات عن تبصّرها في مراقبة المعدات الداخلة إلى القطاع. فلا بدّ من إخضاع المعدات الضرورية لممارسة العمل الصحفي للشروط نفسها التي تخضع لها المواد الإنسانية. وتقترح المنظمة، بموافقة السلطات الإسرائيلية، تنظيم مواكبة لمعدات صحافية إلى قطاع غزة.

منذ نهاية الأعمال العدائية، عززت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة. لذا، تدعو مراسلون بلا حدود حكومة حماس إلى السماح للصحفيين بممارسة مهنتهم بسلامة وحرية. فليس صحيحاً أن

الصحافة المستقرة في غزة حرة في انتقاد سياسة حماس أو توطيد الصلات مع حركة فتح  
ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ولا بدّ لقادة الحركة الإسلامية من التوقّف عن تهديد  
الصحافيين الذين ينتقدونهم واعتقالهم، ونقل مواقف الفصائل الأخرى، وبكل بساطة التعبير عن  
مختلف الآراء.